بيان صحفي

القادة الأفارقة يدعون في باريس إلى تمويل ميسور التكلفة لتعافي الاقتصادات وإعادة أهداف التنمية المستدامة إلى المسار الصحيح

باريس، فرنسا، ٢٦ حزيران/ يونيه ٢٠٢٣ (اللجنة الاقتصادية لأفريقيا) – اجتمع قادة البلدان النامية في باريس، مسلطين الضوء على الحاجة الملحة لإصلاح الهيكل المالي العالمي لمواجهة الشدائد الاقتصادية والبيئية والاجتماعية، وإنقاذ أهداف التنمية المستدامة.

وقال الأمين التنفيذي بالنيابة للجنة الاقتصادية لأفريقيا، أنطونيو بيدرو، في فعالية *تحالف الديون التي يمكن تحملها* التي عُقدت على هامش *قمة من أجل ميثاق تمويل عالمي جديد* في باريس: ''إن التمويل الذي يمكن التنبؤ به وميسور التكلفة والمستدام أمرٌ بالغ الأهمية لتمكين البلدان الأفريقية من العودة إلى المسار الصحيح لتحقيق أهداف التنمية المستدامة.''

وقد عُقدت القمة بدعوة من الرئيس الفرنسي إيمانويل ماكرون لوضع خارطة طريق للتخفيف من أعباء الديون على البلدان منخفضة الدخل مع تحرير المزيد من الأموال لتمويل التنمية والمناخ.

ويهدف *التحالف*، الذي أطلقته الحكومة المصرية في قمة المناخ ٢٧، إلى معالجة تحديات التمويل الحرجة التي تواجهها الأسواق الناشئة والاقتصادات النامية، لا سيما الآثار المنهكة لهذه التحديات على العمل المناخي والتنمية. ويقدم التحالف مسارا جديدا للتشاور تتقاطع فيه الديون والمناخ والشواغل الإنمائية، وهو ما يعزز الحوار في سبيل إيجاد حلول مبتكرة.

وقد أُطلق *التحالف* باعتباره وسيلة لضمان معالجة القدرة على التحمل بشكل مناسب في جميع صكوك الدين وكوسيلة لضمان العدالة في معالجة الديون وكذلك الوصول إلى التمويل بأسعار معقولة ويمكن التنبؤ بها للبلدان النامية.

وسلط السيد بيدرو الضوء على أن ما يقوم به التحالف من دفع نحو إجراء إصلاحات يتماشى مع خطة تحفيز أهداف التنمية المستدامة، وهي خطة تطمح لتأمين ٥٠٠ مليار دولار سنويا من التمويل الإضافي للتنمية المستدامة كشف عنها الأمين العام للأمم المتحدة أنطونيو غوتيريش في وقت سابق من هذا العام.

ارتفاع تكلفة التمويل وتديّ التنمية

تواجه البلدان العديد من التحديات الناجمة عن آثار جائحة كوفيد-١٩، والحرب الدائرة في أوكرانيا، والتكاليف الاقتصادية المتصاعدة لتغير المناخ، من بين أزمات أخرى.

وقال وزير المالية المصري، محمد معيط، إن ارتفاع الديون يزيد من فجوات التمويل الخاص بالمناخ والتنمية. وأضاف أن هناك حاجة إلى تريليونات الدولارات من الاستثمارات سنويا لبلوغ انبعاثات صفرية وتحقيق أهداف التنمية المستدامة.

وأوضح أن ''تكاليف خدمة الدين الحكومي ترتفع بسرعة كنسبة من إيرادات الدخل. وقد زاد هذا الأمر في أفريقيا بنسبة ٦٢ في المائة منذ عام ٢٠١٤. وكما رأينا عبر التاريخ، فإن آثار ارتفاع تكاليف خدمة الديون يمكن أن تكون ساحقة للاقتصاد. ففي أفريقيا، ينفق أكثر من ٥٧ في المائة من البلدان الآن على مدفوعات الفائدة أكثر مما ينفقونه على الصحة. وينفق أكثر من ١٧ في المائة على الفائدة أكثر من التعليم.''

وأضاف قائلا: ''صحيح أن دولنا تطمح إلى التطور، وصحيح أيضا أننا نطمح إلى الحد من تغير المناخ، لكن من الصعب القيام بذلك عندما نكون مثقلين بديون باهظة.''

ويعمل *تحالف الديون التي يمكن تحملها* على تعزيز التعاون بين الدول الدائنة والمقترضة، مع التركيز على القدرة على تحمل الديون وإدارتها. وتشمل أهداف التحالف خفض تكاليف الديون، وتوسيع نطاق الحصول على ضمانات الديون السيادية والتمويل المختلط، وإيجاد هامش تصرف مالي للاستثمارات ذات النتائج البيئية الإيجابية.

ودعما لهذه الأهداف، يجمع *التحالف* الدول المقترضة للوقوف جنبا إلى جنب في المحافل الدولية بشأن قضايا الديون ذات الاهتمام المشترك.

إيجاد تمويل بديل

ناقش المشاركون الحلول العملية لتعزيز شبكة الأمان المالي العالمية.

وقد حظيت الدعوة التي أطلقها التحالف لدمج بنود الطوارئ المناخية في عقود الديون بالترحيب، حيث التزمت العديد من البلدان والمؤسسات في القمة بما في ذلك المملكة المتحدة والبنك الدولي باستخدام هذه الأدوات للتخفيف من المخاطر المالية التي تواجهها الدول شديدة الضعف.

ونوقشت أيضا مقايضة الديون في سياق الحاجة الملحة إلى إيجاد هامش تصرف مالي. وأكد السيد بيدرو أن ''اللجنة الاقتصادية لأفريقيا تدعم البلدان التي تسعى إلى إعادة تمويل ديونها الباهظة من خلال مقايضة الديون، وإعادة توجيه المدخرات للاستثمار في أهداف التنمية المستدامة والعمل المناخي''.

وقال مفوض الاتحاد الأفريقي للتجارة والصناعة في إدارة البنية التحتية والطاقة، ألبرت موتشانغا، إن بعض الملوثين لا يرغبون في تحمل التكاليف لتعزيز القدرة على تحمل الديون، مضيفا أن التعهدات المقدمة لصندوق الخسائر والأضرار المتفق عليها في قمة المناخ ٢٧ في مصر العام الماضي كانت من المؤسسات الخيرية والحكومات وليس من القطاع الخاص الذي يستفيد من انبعاثات غازات الاحتباس الحراري ولم يتم فرض ضرائب عليه.

وقال: ''إن إحدى السمات الرئيسية التي يجب أن تشهد بعض الحركة هي تعميم تجارة الكربون في التجارة الدولية.''

وشدد السيد موتشانغا على دعم الاتحاد الأفريقي للتحالف وقال إن الاتحاد بصدد إنشاء آلية لرصد الديون في إدارة التجارة التابعة له حتى يتمكن من الحصول على معلومات في الوقت الفعلي عن حالة الديون لجميع الدول الأعضاء في الاتحاد.

وقالت السيدة حنان مرسي، نائبة الأمين التنفيذي وكبيرة الاقتصاديين في اللجنة الاقتصادية لأفريقيا، في مداخلتها، إنه في الوقت الذي تواجه فيه أفريقيا احتياجات إنمائية وفجوات تمويلية ضخمة، حدث انخفاض في التمويل الميسر والمساعدة الإنمائية الرسمية على مدى العقد الماضي. وأضافت أن هذا يجعل البلدان الأفريقية في وضع مالي هش.

وأشارت السيدة مرسي إلى أن حصة أفريقيا في التمويل الأخضر العالمي ضئيلة وأن هناك فرصة للاستفادة بشكل فعال من هذه السوق. وأشارت إلى أنه يمكن للتحالف أن يساعد في هذا الصدد عن طريق زيادة استخدام الضمانات، وتعزيز تصميم مؤشرات الأداء الرئيسية المرتبطة بها وموثوقيتها، وخفض تكلفة الإبلاغ عنها ورصدها.

وتعليقا على الكيفية التي يمكن للمؤسسات المالية أن تدعم بها الديون القابلة للتحمل، قالت نائبة رئيس مصرف التنمية الأفريقي للشؤون المالية، حساتو ديوب نسيلي، إنه بينما تُعد السندات الخضراء جيدة لتنويع المحافظ المالية، إلا أنها شاقة من حيث التخصيص والإبلاغ. وأشارت إلى أنه: ''يمكن لمقايضات الديون بالحفاظ على الطبيعة أن تحدث فارِقا بسبب تأثيرها على كل من ديون البلدان وقدرتها على التحمل وعلى ما يمكنها فعله بالموارد.''

وتشمل توصيات الفريق الأفريقي العامل رفيع المستوى المعني بالهيكل المالي العالمي خفضَ تكلفة التمويل وزيادة توافره، فضلا عن الحاجة إلى إصلاح الإطار المشترك لمجموعة العشرين وإسماع الصوت الأفريقي عاليا في المابر العالمية.

وقالت الأمينة التنفيذية للجنة الأمم المتحدة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا، رولا دشتي، من جهتها، إنه من الأهمية بمكان إعادة تصميم الإطار المشترك لمجموعة العشرين الذي فشل في الوفاء بوعوده.

وناشدت السيدة دشتي قائلة: ''نحن في حاجة إلى العمل على إسماع صوتنا، كما أن صوت *تحالف الديون التي يمكن تحملها* في حاجة أيضا إلى أن يُسمع عاليا.''

صدر عن:

قسم الاتصالات
اللجنة الاقتصادية لأفريقيا
ص. ب ٣٠٠١
أديس أبابا
إثيوبيا
الهاتف: ٥٨٢٦ ٥٥١ ١١ ٢٥١+
البريد الإلكتروني : eca-info@un.org
الموقع الإلكتروني: http://www.uneca.org